MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ملخص اقتصادي حول الحرب على غزة

العدد 10 – 25/01/2024

الخسائر الاقتصادية المرصودة في المنشآت والبنية التحتية في مدينتي نابلس وجنين منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية

الخسائر الاقتصادية المرصودة في المنشآت والبنية التحتية في مدينتي نابلس وجنين منذ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية

إعداد: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

هذا الملخص هو العاشر ضمن سلسة ملخصات اقتصادية حول الحرب على غزة يعدها معهد "ماس" بدعم من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

تمهيد

ليس من غايات هذا الملخص وهو العاشر ضمن سلسلة "ملخصات اقتصادية حول الحرب على غزة" توثق المجريات والأبعاد الاقتصادية للعدوان الإسرائيلي على فلسطين وشعبها، دراسة المتطلبات الإغاثية والسياساتية والتمويلية والمؤسسية لمواجهة تبعات هذه النكبة الاقتصادية، وهي عديدة وهائلة. بل يسعى "ماس" من خلال هذه الإحاطات لخدمة الجمهور الفلسطيني والعالمي المتابع للحدث، وكذلك لحث صناع القرار والمؤسسات الوطنية المعنية – حكومية وخاصة وأهلية - للمبادرة في جهد تعاوني مكثف، لا بد منه والذي طال إطلاقه، في تعبئة الصف الاقتصادي-الاجتماعي الفلسطيني في كل فلسطين وتوحيده بمساندة ومشاركة من أبنائه في الخارج. لا يبدو أن هناك بديل عن مثل هذا التوجه لمواجهة الأخطار الراهنة، وللتصدي لما قد يكون أصعب، وللتحضير لانتهاز أية فرص قد تتاح للانتقال من أطلال ما ستخلفه آلة الحرب الإسرائيلية، إلى مرحلة جديدة من البناء وإعادة اللحمة الاقتصادية الفلسطينية المتهالكة.

1. مقدمة

منذ الأيام الأولى للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة والضفة الغربية، بدأ التراجع في غالبية الأنشطة الاقتصادية إلى أدنى درجاتها في كافة مناطق الأرض الفلسطينية المحتلة. يمثل العدوان تكراراً عنيفا وتجسيداً للممارسات الاحتلالية التدميرية المتواصلة على مر العقود الماضية، التي جعلت الاقتصاد الفلسطيني مشوها وأكثر هشاشة للصدمات، إلى ما وصل إليه الحال منذ بدء العدوان في تشرين الأول 2023. بينما يتم تدمير الاقتصاد ومقومات الحياة البشرية في قطاع غزة المنكوب، يزداد الوضع سوءا في الضفة الغربية نتيجة لسياسة الاحتلال الإسرائيلي المتشددة تجاه المدن والقرى بالإضافة إلى هجمات المستوطنين، مما أدى إلى تعطيل كبير للأنشطة الاقتصادية المختلفة في عدد من المدن والمناطق الريفية المحيطة بها، خاصة جنين وطوباس ونابلس وطولكرم وأريحا.

تزامن العدوان على قطاع غزة منذ أيامه الأولى مع عدوان آخر على الضفة الغربية، إذ قام الاحتلال الإسرائيلي بمحاصرة المدن والقرى الفلسطينية وإحاطتها بالحواجز العسكرية بمختلفة أنواعها وأشكالها، والتي ارتفع عددها من 567 حاجزا (منها 77 حاجزا رئيسيا و490 حاجزا آخر تشمل سواتر ترابية، ومكعبات إسمنتية، وبوابات حديدية) قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر إلى حوالي 700 حاجز بعد هذا التاريخ.[1] كما ترافق ذلك مع ارتفاع وتيرة الاقتحامات والعمليات العسكرية خاصة في مدينتي نابلس وجنين، مما أدى إلى تراجع الأنشطة الاقتصادية بشكل كبير، خاصة التجارة والسياحة (تشمل الفنادق والمطاعم) التي تعتبر العصب الاقتصادي للمدينتين. تعتبر مدينتا نابلس وجنين من أكبر مدن محافظات شمال الضفة الغربية مساحةً وسكاناً، كما وتشهدان، في الظروف الطبيعية، حركة اقتصادية نشطة، خاصة مع تدفق الآلاف من الفلسطينيين داخل الخط الأخضر أسبوعيا للمدينتين من أجل التسوق والدراسة الجامعية. بحسب الشكل (1)، تضم المدينتان حوالي 14,395 منشأة عاملة، ويصل عدد العاملين فيهما نحو 45,005 (35,121 من الذكور و9,884 من الإناث) من إجمالي عدد السكان لكلا المدينتين والبالغ 204,977 نسمة.

الشكل 1: توزيع مجموعة من المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية لمدينتي نابلس وجنين، 2017

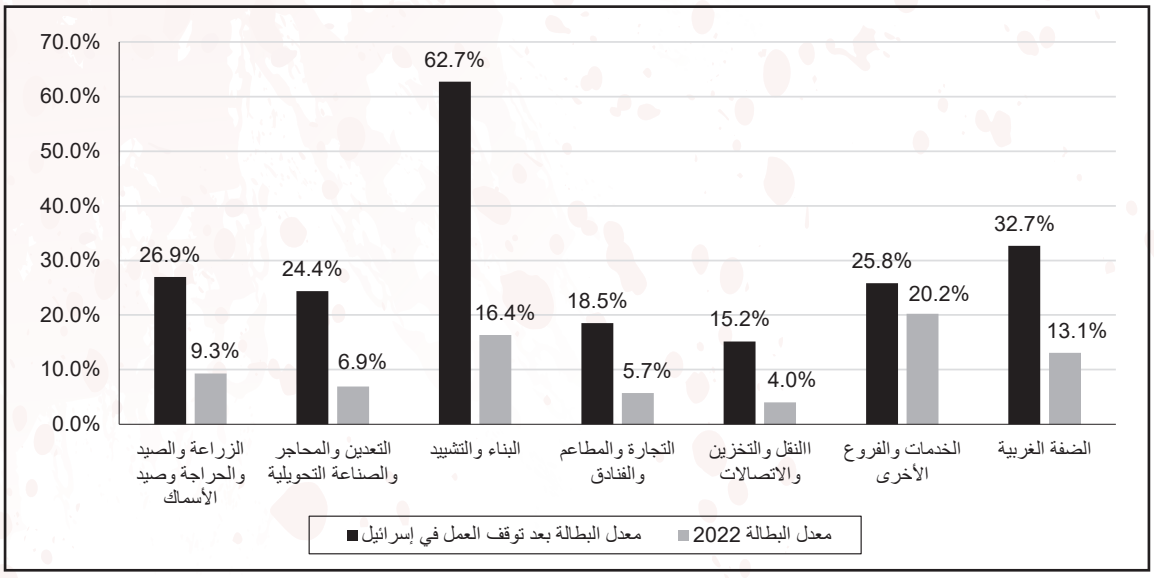

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

1 https://www.arij.org/ar/latest-ar/road-westbank-in-gaza-war-ar/

2. مدينة جنين ومخيمها

تشكل مدينة جنين، التي تعد أكبر مدن المحافظة، ثقلاً اقتصادياً يفوق حجمها السكاني الذي قدر منتصف العام 2023 بحوالي 55,933 نسمة (قرابة 15.8% من إجمالي سكان المحافظة).[2] ويعزى ذلك إلى الخصائص الطبيعية والميزات الاقتصادية للمدينة التي منحتها موارد اقتصادية وبشرية متنوعة في مجالات عدة كالتعليم والمهن والحرف اليدوية، وقربها من معابر تجارية على الخط الأخضر، مما منح مواطنيها فرصاً للعمل داخل حدود المدينة وخارجها، وجعلها وجهة عمل للكثير من الشركات الخاصة والأهلية والحكومية التي شارفت على 5 آلاف منشأة. كما أنها وجهة رئيسية للمتسوقين من داخل الخط الأخضر، مما عزز بشكل كبير اقتصاد المدينة والمحافظة ككل.[3]

فيما يخص الموارد والميزات الاقتصادية، تعتبر محافظة جنين من أكبر المحافظات من حيث المساحات المزروعة والتي بلغت حوالي 26% من إجمالي المساحات المزروعة في فلسطين، ما يعادل 281.2 ألف دونم. وتتميز في احتوائها على العديد من الأسواق التجارية التي تلائم احتياجات المواطنين من مختلف القرى والمدن الفلسطينية، خاصة في شمال الضفة الغربية، عدا عن كونها سوقا جاذبا للفلسطينيين من داخل الخط الأخضر، الذين يشكلون ما نسبته 85% من حجم القوة الشرائية في المحافظة حسب تقديرات غرفة تجارة وصناعة جنين.[4]

بلغ عدد المنشآت العاملة في مدينة جنين في العام 2017 ما يقارب 4,800 منشأة (نحو 5.5% منها فقط في المخيم). ويعمل في هذه المنشآت 82.6% من إجمالي الأفراد النشطين اقتصاديا داخل المدينة والبالغ عددهم 15,353 فردا،[5] مما يدل على توجه الأفراد داخل القوى العاملة للعمل في مؤسسات ومنشآت المدينة، وقلة نسبة البطالة في مدينة جنين التي لم تتجاوز 13%.[6]

لا يمكن عزل مخيم جنين عن الحالة الاقتصادية والسياسية التي تترجم الوضع القائم داخل المدينة. يقع المخيم ضمن حدود بلدية جنين على مساحة تقل عن نصف كيلو متر بقليل، وبلغ عدد سكانه 10,214 نسمة في العام 2017. على الرغم من تشابه نسبة الأفراد النشيطين اقتصادياً داخل المخيم مع النسبة داخل المدينة، إلا أن نسبة العاملين في المنشآت داخل المخيم تشكل 15.5% فقط مقارنة مع 82.6% من العاملين في المنشآت داخل مدينة جنين، مما يدل على حالة التهميش الاقتصادي والاجتماعي التي يعاني منها المخيم خاصة مع الحملات العسكرية المتتالية على المخيم منذ حوالي 3 سنوات، وضعف الإمكانات الاقتصادية والمنشآت العاملة داخل المخيم التي ليس لها القدرة على امتصاص العمالة (أنظر الجدول 1).

الجدول 1: الحالة الاقتصادية لمدينة جنين ومخيم جنين قبل الحرب (2017)

المؤشر	جنين	مخيم جنين	نسبة المؤشر لمخيم جنين مقارنة بمدينة جنين
عدد السكان	48,821	10,214	%21
عدد المنشآت العاملة*	4827	266	%5.5
العلاقة بقوة العمل/الأفراد النشيطون اقتصاديا	15,353	2989	%19.5
عدد العاملين في المنشآت	12,689	464	%3.7
عدد العاملين من الإناث	2789	136	%4.9
عدد العاملين من الذكور	9,900	328	%3.3
عدد المباني المستخدمة للعمل	1438	228	%15.9
متوسط كثافة السكن**	1.2	1.5	%125.0
نسبة الأفراد النشيطون اقتصاديا	%47.9	%44.9	
نسبة العاملين في المنشآت	%82.6	%15.5	

*المنشآت العاملة في القطاع الخاص والأهلي والشركات الحكومية.
**متوسط الكثافة السكانية: عدد الأفراد في الغرفة الواحدة داخل الوحدة السكنية.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

2 https://www.pcbs.gov.ps/statisticsIndicatorsTables.aspx?lang=ar&table_id=695
3 غرفة تجارة وصناعة جنين https://www.jenincci.org/home/435.html
4 غرفة تجارة وصناعة جنين https://www.jenincci.org/home/435.html
5 النشيطون اقتصاديا (القوى العاملة): هم جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر) وينطبق عليهم مفهوم العمالة أو البطالة.
6 بلغت نسبة البطالة في مدينة جنين في العام 2017 حوالي 12.8% فقط.

تتصدر مدينة جنين ومخيمها المدن الفلسطينية من حيث الفعل المقاوم المتصاعد من مختلف الفصائل ضد الاحتلال الإسرائيلي الذي ما زال ينفذ عدوانا متواصلا وعقوبات جماعية على محافظة جنين ومخيمها خلال السنوات الأخيرة، خاصة منذ تمكن ستة أسرى فلسطينيين، تعود أصولهم للمحافظة، من الهروب من سجن جلبوع في 6 أيلول/سبتمبر من العام 2021. شهدت المدينة ومخيمها اقتحامات وحملات عسكرية واسعة حتى قبل حرب 7 أكتوبر. على سبيل المثال، تعرضت المدينة والمخيم في تموز 2023 لأعنف حملة عسكرية منذ العام 2002 على مستوى الضفة الغربية، استخدم فيها القصف الجوي لأول مرة منذ الانتفاضة الأولى، والتي أطلق عليها الاحتلال مسمى "البيت والحديقة"، فيما أطلقت عليها المقاومة معركة "بأس جنين". خلفت هذه الحملة خسائر اقتصادية في مختلف القطاعات تراوحت ما بين 18–20 مليون دولار، 12 مليون دولار منها خسائر في المباني الخاصة والعامة، و3.5 مليون دولار في شبكة الطرق، و3 مليون دولار في البنية التحتية وشبكة المياه.[7] كما أدت إلى تضرر ما يقارب 80% من مباني المخيم بشكل كلي أو جزئي، وإتلاف الخطوط الرئيسية لشبكتي المياه والكهرباء بشكل شبه كامل، وتم خلالها استهداف ثلاثة مستشفيات داخل المدينة، وأدت لنزوح آلاف المواطنين لمناطق أخرى داخل المدينة، وتوقفت حركة الصناعة والتجارة والخدمات بالإضافة إلى منع دخول السلع والبضائع نتيجة إغلاق حاجز الجلمة.[8]

لم تكن المدينة قد تعافت من الخسائر الكبيرة التي خلفها العدوان المتواصل، حتى جاءت الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، والتي امتدت لتطال وبشكل مكثف محافظة جنين ومخيمها ومنشآتها المدنية والاقتصادية. وكما هو الحال في جميع مدن شمال الضفة الغربية، أدى ذلك إلى إغلاق وتعطل الكثير من المنشآت الاقتصادية والمؤسسات الخدمية أبوابها نتيجة ضعف الحركة الشرائية من قبل المواطنين، وخاصة من قبل فلسطينيي الداخل الذين امتنعوا عن الدخول للمحافظة نتيجة إغلاق الاحتلال للحواجز بين المحافظة ومدن الداخل. أدى كل ذلك إلى تكبد المنشآت الاقتصادية في المدينة لوحدها خسائر شهرية تقدر بحوالي 24 مليون دولار وفقا لما صرحت به غرفة تجارة وصناعة جنين.[9]

أدى ارتفاع وتيرة الاقتحامات للمدينة ومخيمها وما يرافقها من تخريب وتدمير للممتلكات والبنى التحتية، وفقدان العمال الفلسطينيين لأعمالهم في إسرائيل وتراجع إنفاق موظفي السلطة بسبب حجز أموال المقاصة من قبل الحكومة الإسرائيلية، إلى تراجع في المبيعات والإيرادات الشهرية مقارنة بالوضع قبل العدوان على قطاع غزة، تأثرت به نحو 95.8% من المؤسسات. كذلك تعاني 91% من المنشآت الصناعية من تراجع في الطاقة الإنتاجية (أنظر الشكل 2). يضاف إلى ذلك ارتفاع قيمة الخسائر التي تفوق قدرة المدينة على التحمل، والتي بلغت 20 مليون شيكل نتيجة تدمير البنى التحتية منذ بدء العدوان على قطاع غزة حتى نهاية العام 2023.[10] كما تضررت 5.9% من المنشآت بشكل مباشر نتيجة اعتداءات قوات الاحتلال عليها بشكل كلي أو جزئي، عدا عن الخسائر التي تعرضت لها المدينة منذ بداية العام الجاري المتمثلة في تدمير المزيد من الطرق الرئيسية والفرعية (التي تم حصرها بأكثر من 21 شارع)، وتخريب ممتلكات المواطنين ومركباتهم، وإتلاف بسطات الباعة المتجولين في المدينة وأسواق الخضار والفواكه (الجدول 2).

بالإضافة إلى ذلك، إن تكرار مشهد اجتياح المدينة ومخيمها بشكل مفاجئ ومستمر، أدى إلى تراجع مبيعات السلع الأساسية داخل المدينة بنسبة 65% نتيجة تخوف المواطنين من الوصول إلى الأسواق وضعف قدرتهم الشرائية، مما أدى إلى انخفاض مستوى الدخل لدى العديد من أصحاب المصالح التجارية وتحملهم أعباء مالية إضافية بسبب القيود الصارمة التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي في إدخال البضائع وتفتيشها بشكل دقيق مما يعرض الكثير منها للتلف. من ناحية أخرى، ونتيجة انتشار حواجز الاحتلال بين مدن الضفة الغربية، يتم سلوك طرق بديلة أخرى غير مهيئة لحركة المركبات، الأمر الذي أجبر الكثير منهم على إعادة التفكير في بيع البضائع بأسعار متدنية لحاجتهم للسيولة ولتسديد التزاماتهم المالية أو التفكير في إغلاق مصالحهم التجارية وبيع البضائع الموجودة برأسمالها (أنظر الجدول 2).[11]

7 https://wafa.ps/Pages/Details/74684
8 https://2u.pw/3I2mkZM
9 https://www.wafa.ps/Pages/Details/85190
10 https://2u.pw/jAwyKio
11 مقابلة مع أصحاب المحلات التجارية في مدينة جنين بتاريخ 2024/1/16.

الشكل 2: التوزيع النسبي لمجموعة من المؤشرات الاقتصادية لمدينة جنين منذ بدء العدوان على قطاع غزة

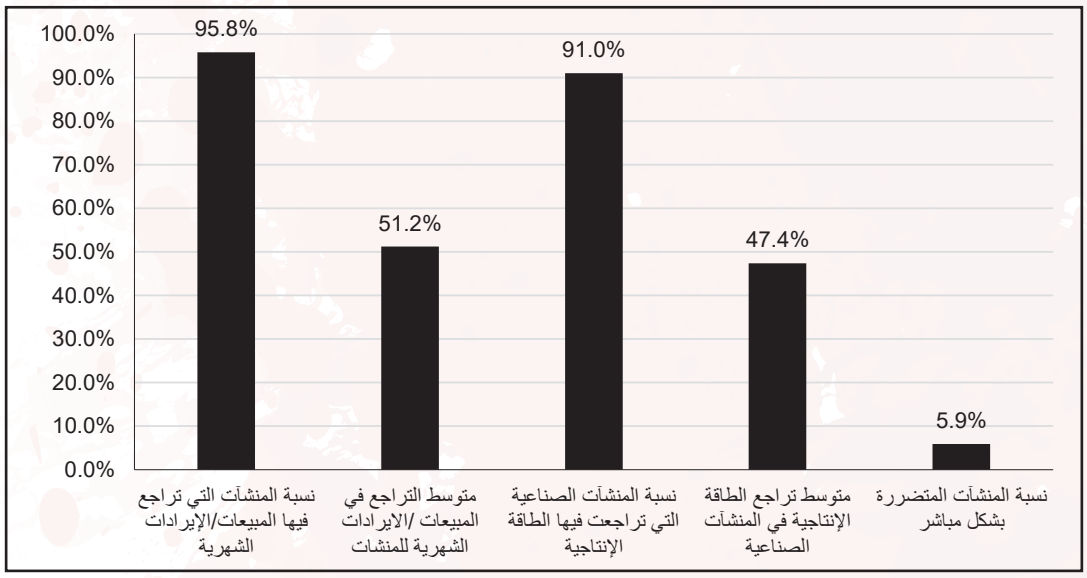

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، 2024. " أداء المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

الجدول 2: نسبة الخسائر المرصودة لمدينة جنين ومخيمها منذ بدء العدوان على قطاع غزة

المؤشر	التقدير
الخسائر الناجمة عن تدمير البنية التحتية والطرق في المدينة والمخيم- تموز 2023	6.5 مليون دولار
الخسائر الشهرية نتيجة إغلاق حاجز الجلمة	24 مليون دولار
الخسائر الناجمة عن تدمير البنية التحتية والطرق في المدينة والمخيم خلال الربع الأخير 2023	6 مليون دولار
انخفاض مبيعات السلع الأساسية	%60
الطرق المدمرة (رئيسية وفرعية)	21 طريق

المصدر: بيانات المنشورة من قبل الجهات الرسمية والصحف الإخبارية بالإضافة إلى مقابلة مع مجموعة من أصحاب المحلات التجارية في مدينة جنين.

3. مدينة نابلس وبلدة حوارة

تأثرت مدينة نابلس، والتي يبلغ عدد سكانها 156,156 نسمة حسب التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، اقتصاديا بشكل مباشر منذ بدء العدوان على قطاع غزة كباقي مدن الضفة الغربية. يفرض الاحتلال حواجز وبوابات حديدية ونقاط تفتيش عند جميع مداخل ومخارج المدينة، بالإضافة إلى إغلاق بعض الطرق بالسواتر الترابية مما يتسبب بعرقلة وتعطيل مباشر لحركة النقل العام والنقل التجاري من وإلى المدينة إلى باقي محافظات الضفة الغربية. مع استمرار الاقتحامات للمدينة ومخيماتها طوال فترة العدوان انعكس ذلك سلبا على المقومات الأساسية للأنشطة الاقتصادية وتسبب في إعاقة الحركة التجارية والصناعية والخدماتية في المدينة والتي تضم حوالي 9,568 منشأة تشغل ما يقارب 32,316 عامل (أنظر الشكل 1).

كما هو الحال في مدينة جنين ومخيمها، ومنذ السابع من أكتوبر، تتعرض مدينة نابلس ومخيماتها إلى حصار عسكري واقتصادي كبير، وعدوان متواصل أدى إلى استشهاد العشرات من الفلسطينيين وتوقف شبه تام لحركة المواطنين من والى المدينة. كما تشهد المدينة ومخيماتها اجتياحات يومية تؤثر على حركة المواطنين وطلبة المدارس داخل المدينة. من ناحية اقتصادية، تواجه مدينة نابلس، التي تعتبر العاصمة الاقتصادية لشمال الضفة، تراجعا كبيرا في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في المدينة التي كانت تعج بحركة نشطة للمتسوقين والزوار من داخل المحافظة وخارجها، خاصة من الفلسطينيين داخل الخط الأخضر. كما أغلقت جامعة النجاح الوطنية أبوابها وتحولت إلى التعليم الإلكتروني، لحوالي 25 ألف طالب، قرابة 20% منهم

من الطلبة الفلسطينيين في الداخل، والذين يشكلون جزءا مهما من النشاط الاقتصادي في المدينة، خاصة في قطاع المطاعم والمواصلات والعقارات. أدى ذلك كله، ومنذ بداية العدوان، والذي مر عليه أكثر من 100 يوم، إلى تراجع القوة الشرائية بنسبة 90%،[12] كما شهدت حوالي 96% من المنشآت في المدينة تراجعا في المبيعات والإيرادات الشهرية (أنظر الشكل 3). انعكس ذلك أيضا على قطاع الصناعة الذي يعتبر من القطاعات الرئيسية في المدينة وجزءا مهما من تاريخها، حيث شهدت حوالي 85% من المنشآت الصناعية تراجعا في طاقتها الإنتاجية، بالإضافة إلى تضرر ما يقارب 8% من المنشآت بشكل مباشر نتيجة لاعتداءات المستوطنين وقوات الاحتلال، مما أدى إلى إغلاقها بشكل كلي أو جزئي (أنظر الشكل 3).

الشكل 3: توزيع مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لمدينة نابلس منذ بدء العدوان على قطاع غزة

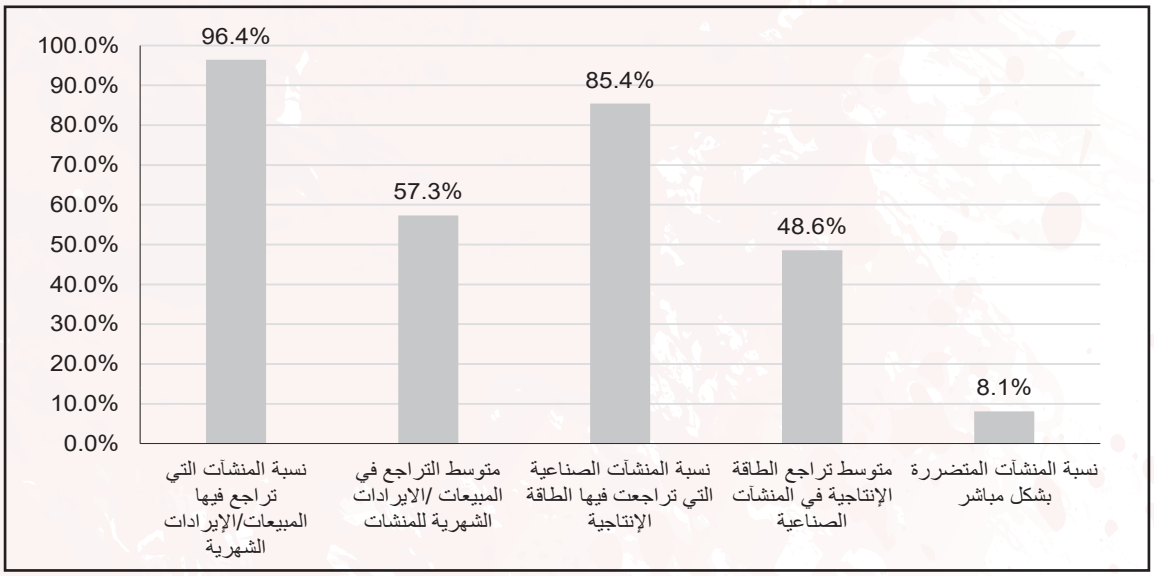

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، 2024. "أداء المنشآت الاقتصادية في الضفة الغربية خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة".

تعتبر بلدة حوارة (المدخل الجنوبي لمدينة نابلس) الشريان الرئيسي الذي يصل مدن شمال الضفة الغربية بمناطق الوسط والجنوب. أصبحت البلدة، والتي تضم 486 منشأة اقتصادية تعمل في تقديم الخدمات وصيانة المركبات بالإضافة إلى نقاط بيع المواد التموينية والمطاعم وبيع اللحوم، من بين أكثر البلدان الفلسطينية تضررا من النواحي الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للعدوان المتواصل منذ أكثر من عام سواء من الاحتلال الإسرائيلي أو من قطعان المستوطنين. علما بأن المنشآت التجارية والخدمية المنتشرة على طول الشارع الرئيسي للبلدة لا تخدم فقط السكان المحليين بل تشهد في العادة حركة نشطة من القرى المجاورة ومن أصحاب المركبات الفلسطينية الذين ينتقلون بين شمال ووسط الضفة الغربية بشكل يومي.

قبل السابع من أكتوبر، تعرضت بلدة حوارة خلال العام 2023 إلى موجة هجمات من قطعان المستوطنين، وإحراق أجزاء من المحال التجارية والسكنية وتخريب ممتلكات، فيما اعتبر عالميا تصعيدا خطيرا يدعو للقلق لما يخطط له الاحتلال من توسيع رقعته وسيطرته وتضييق على الحيز الاقتصادي الفلسطيني الضيق أصلا. قدرت كلفة تلك الهجمة العدوانية بملايين الدولارات (بحسب تقدير رئيس بلدية حوارة معين الضميدي، وصل مجموع الخسائر بداية العام 2023 لأكثر من 18 مليون شيقل).[13]

شكلت نسبة الأفراد النشيطين اقتصاديا في بلدة حوارة 43.7%، 90.6% منهم يعملون داخل المنشآت البالغ عددها 486 منشأة.[14] عند مقارنة بلدة حوارة مع مدينة نابلس فهي تمثل 4% كمتوسط نسبي من حيث عدد السكان وعدد المنشآت وعدد العاملين، لكنها تعتبر ذات أهمية اقتصادية كبيرة لسكان المنطقة كونها تمثل سوق رئيسي خدماتي وتجاري لعابري الطريق (أنظر الجدول 3)، بالإضافة إلى البعد السياسي والديموغرافي الهام، حيث تشكل خط مواجهة رئيسي لهجمات المستوطنين من المستوطنات المحيطة، والذين يسعون إلى مصادرة المزيد من أراضي القرية والقرى المحيطة من أجل التوسع الاستيطاني.

12 https://www.shfanews.net/post/156820
13 https://wafa.ps/Pages/Details/66901
14 الأفراد العاملين (القوى العاملة): الأفراد الذين يعملون ويؤدون نشاط يدوي ويتقاضون مقابله عادة أجراً مادياً أو معنوياً مقابل العمل في المنشأة أو المشروع الاقتصادي.

الجدول 3: الحالة الاقتصادية لمدينة نابلس وحوارة قبل بدء العدوان على قطاع غزة

المؤشر	نابلس	حوارة	نسبة المؤشر لمنطقة حوارة مقارنة بمدينة نابلس
عدد السكان	156,156	6650	%4.3
عدد المنشآت العاملة*	9,568	486	%5.1
العلاقة بقوة العمل/أفراد نشيطون اقتصاديا	49,637	1843	%3.7
عدد العاملين	32,316	1110	%3.4
عدد العاملين من الذكور	25,221	999	%4.0
عدد العاملات من الإناث	7,095	111	%1.6
عدد المباني المستخدمة للعمل	4,064	288	%7.1
متوسط كثافة السكن	1.2	1.2	-
نسبة الأفراد النشيطين اقتصاديا	%47.5	%90.6	-
نسبة العاملين في المنشآت	%90.8	%43.7	-

*المنشآت العاملة في القطاع الخاص والأهلي والشركات الحكومية.
**متوسط الكثافة السكانية: عدد الأفراد في الغرفة الواحدة داخل الوحدة السكنية.
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017.

ازدادت حدة الإجراءات الاحتلالية واعتداءات المستوطنين منذ الحرب على غزة في السابع من أكتوبر، حيث تم إغلاق البلدة بالكامل أمام حركة السيارات الفلسطينية، وأجبرت غالبية المنشآت الاقتصادية على إغلاق أبوابها،[15] كما تم تقييد حركة سكان البلدة والبالغ عددهم حوالي 6,650 فردا بشكل شبه كامل. انعكست هذه الظروف بتدني مستوى الدخل لكل من المشغلين والعاملين، عدا عن الخسائر نتيجة إتلاف المواد التموينية التي قدرت بـ 80% من إجمالي المواد التي كانت متوفرة لدى المحلات. بالإضافة إلى ذلك، تراجع مستوى الدخل الشهري بنسبة 80% تقريبا لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة نتيجة تراجع القوة الشرائية إلى أكثر من 85% من المواطنين، وعدم انسجام التكلفة التشغيلية للمنشآت مع الإيرادات التي تفوقها بأضعاف، مما أجبر بعض أصحاب المحال على إخلاء محلاتهم وإغلاقها بشكل كامل بسبب الخسائر، خاصة المنشآت الجديدة. كما أن الالتزامات المالية والشيكات الراجعة والمعاملات البنكية أصبحت عبئا كبيرا على أصحاب المنشآت لعدم قدرتهم على تسديد التزاماتهم المالية بالتزامن مع توقف العمالة في الداخل المحتل وأزمة الرواتب، ما أدى إلى عجز التجار في الوصول إلى نقطة توازن وعدم قدرتهم على الصمود أمام كل هذه التحديات المالية (انظر الجدول 4).[16]

الجدول 4: نسبة خسائر بلدة حوارة المرصودة منذ بدء العدوان على قطاع غزة

المؤشر	النسبة
تراجع القوة الشرائية	%85
البضائع التالفة	%80
تراجع الإيرادات الشهرية	%80
عدد المنشآت التي أغلقت بالكامل	%3

المصدر: مقابلة مع مجموعة من أصحاب المحلات التجارية وأصحاب المنشآت في بلدة حوارة.

15 https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/11/21/
16 مقابلة مع مجموعة من أصحاب المحلات التجارية وأصحاب منشآت في بلدة حوارة (شارع حوارة الرئيسي) بتاريخ 2024/1/16.

4. خلاصة

يستدل من الأمثلة البارزة التي استعرضناها أعلاه للأثار الاقتصادية المدمرة للعدوان الإسرائيلي في كل المناطق المحتلة من جنين شمالا إلى رفح جنوباً، أننا دخلنا في أزمة اقتصادية شاملة منذ ما يقارب أربعة أشهر ودون أفق قريب لتوقف النزيف والانهيار. هناك مزيج من الآثار الأكثر أو الأقل تدميراً بين منطقة وأخرى، بين انخفاض القوة الشرائية للعمال العائدين من العمل داخل إسرائيل وموظفي الحكومة، والإغلاقات التي تعرقل النشاط التجاري والإنتاج الزراعي والصناعي، في أفضل الحالات، وكل ذلك التراجع الاقتصادي وسط دمار مادي كبير في أسوء الحالات. لذلك، لم تسلم مدينة طولكرم من أي من التأثيرات المذكورة، بما فيها تدمير واسع في البنية التحتية والمساكن خاصة في مخيم نور شمس.

كذلك تشهد مدينة أريحا السياحية والزراعية توقفا كبيرا في عجلة الاقتصاد، نتيجة إغلاقات إسرائيلية محكمة أوقفت تقريبا حركة الزوار والسكان من القدس والداخل، الذين باتوا في السنوات الأخيرة محركا كبيرا للتوسع الإسكاني والسياحي في المدينة. أما في محافظات جنوب الضفة الغربية التي لم تشهد اقتحامات إسرائيلية عسكرية مدمرة، خسرت مدينة بيت لحم، المعتمدة بشكل شبه كامل على السياحة، جميع الإيرادات المتوقعة لأهم موسم لعام 2023 ولا يتوقع عودة النشاط السياحي في الموسم القادم (ربيع وصيف 2024). في ذات الوقت تعاني مدينة الخليل، كبرى المدن الاقتصادية في فلسطين، والمحافظة بشكل عام، من تراجع في الدخل من العمالة داخل إسرائيل بشكل كبير، ومن محاصرة المناطق الفلسطينية المأهولة من قبل الجيش الإسرائيلي وميليشيات المستوطنين.

يفهم مما سبق، بأن فلسطين كاملة مستهدفة في هذا العدوان المتواصل، كل مدينة ومحافظة، بكافة قطاعاتها الاقتصادية وطبقاتها الاجتماعية، دون تمييز بين رجل وامرأة وطفل، أو بين من يحمل في يده سلاح أو حجارة أو قلم، فبرؤية متطرفي الحكومة الإسرائيلية، يعتبر جميع الشعب الفلسطيني أينما وجد "إرهابيون ونازيون وأنصارهم". حتى لو أعلن رسمياً عن "وقف اطلاق النار" فان ذلك لا يعني أن اعتداءات الجيش والمستوطنين، التي أصبحت مباحة خاصة منذ هبة2021 ، ستتوقف، أو أن قيود الاحتلال البنيوية على الاقتصاد الفلسطيني سيتم إزالتها، أو أن الشعب الفلسطيني سيتمتع بحرية بناء اقتصاده الوطني لدولته المستقلة.

بالتالي، لا بد من تشخيص شامل ومتعمق للآثار المحلية المتباينة بين مختلف المجتمعات المحلية والأقاليم والقطاعات المنتجة الحيوية، من أجل وضع تصور أولي لخطة إغاثة وإعمار وانعاش للمناطق الأكثر تهديدا، مع مراعاة السياسات والآليات المشتركة بين مختلف المناطق والقطاعات التي يستوجب تصميمها على عجالة قبل المزيد من الانهيار. لم يعد " البناء والصمود" عنوانا للعمل الاقتصادي الوطني، بل ربما ندخل اليوم في مرحلة "التصدي والكفاف"، أو ما يعرف بـ "اقتصاد الحرب" في دول متحاربة، والذي عادة يتطلب إجراءات استثنائية وطارئة لإنقاذ الوطن.